

## الإثار النفسية والاجتماعية للتفكك الأسري

الأستاذ : عزوز محمد  
جامعة الجلفة - الجزائر

مدخل :

إن الزواج في الشريعة الإسلامية هو علاقة شرعية أساسها المودة والرحمة بين الطرفين، ويهدف الإسلام من الزواج إلى تحقيق عدة أهداف عاطفية واجتماعية مثل توفير الدفء العاطفي والوجداني للطرفين، حفظ الجنس البشري من الانقراض، الحفاظ على تماسك الأسرة، والمحافظة على استمرار المجتمع واستقراره. ولكن هذه الأهداف التي أقيم الزواج من أجلها قد لا تتحقق، فقد يكون بين الزوجين نفور طبيعي، أو اختلاف جوهري في الطباع مما يجعل الحياة الزوجية مستحيلة الاستمرار، لذا أحلت الشريعة الإسلامية الطلاق كحل نهائي لعلاقة زوجية فاشلة ولكن لم يحبذه ولم يشجعه بل هو أبغض الحلال عند الله وقد وضع له عدة ضوابط تنظمه.

فإن ظاهرة الطلاق تعد ظاهرة عالمية في معظم المجتمعات حتى البدائية منها، ويتضح لنا من خلال أبحاث عديدة أنه الزوج أو الزوجة لا يقرران طلب الطلاق ما بين عشية وضحاها وإنما يسبق هذا الحدث مشكلات كثيرة تتضخم وتتراكم ولا تجد لها حلاً إلا الانفصال.

لذلك تعد مشكلات التفكك الأسري أحد أكثر المشكلات الاجتماعية تداولاً بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية حيث تهدف دراسات الزواج والأسرة إلى الكشف عن العوامل التي يمكن أن تتسبب في الصراع الزوجي والطلاق.

فبما أن الأسرة سمة عامة في المجتمع الإنساني، فهي النواة المشروعة التي تعمر بها الأرض، وعليها يرتكز المجتمع، إلا أن الله عز وجل أباح الطلاق وهذا نابع من إدراك واقعي لعدم ثبات وأزلية العلاقات الاجتماعية حيث أنها تتأثر بعوامل شتى : نفسية واقتصادية واجتماعية. أما كراهية الطلاق فيتضح من الضرر الآني والمستقبلي الذي يلحق بالعلاقات القائمة والنشء والمجتمع.

جاءت دراسة الطلاق كمساهمة أولية في مجال الدراسات والأبحاث النسوية المتخصصة بقضايا المرأة ومشاكلها الاجتماعية، حيث تعطي مؤشرات ملموسة لبعض القضايا المتعلقة بالطلاق والتي لا بد من دراستها وتحليلها حتى لا تكون تلك المؤشرات تعميمات... خاصة، أن الأبحاث الميدانية المتعلقة بهذا الجانب تحديداً وبالمشاكل الاجتماعية النسوية عامة، نادرة جداً. فكان هذا اعتبارنا الأول، إلى جانب ما توارد إلى أسماعنا من أحاديث متداولة حول وجود هذه المشكلة في عدة تجمعات سكانية، ومنها مدينة "الجلفة" كتجمع سكاني معتبر. وهناك اعتبار آخر مهم هو نظرة المجتمع للطلاق كظاهرة هامة تعاني منها كافة المجتمعات، لما يترتب عليها من آثار سلبية ومخاطر حقيقية تؤثر على المرأة والأسرة وتغرق المجتمع بأكمله في مشاكل عديدة تهدد مسيرته وتعيق من تقدمه وتطوره على كافة الأصعدة. كون أن العلاقة الزوجية والأسرية الخالية

من المشاكل، تترك آثار إيجابية على المجتمع والأسرة مما يساهم في نمو العلاقات الاجتماعية والأسرية بشكل أفضل ويفسح المجال لإبداع الأفراد والجماعات في جوانب الحياة المختلفة. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة خلفية الطلاق وأسبابها وما يترتب عليها، وكيفية التعامل معها من وجهة نظر قانون الأحوال الشخصية ووجهة نظر العادات والتقاليد الاجتماعية، من جهة أخرى. والوقوف على التغيرات الاجتماعية إزاء هذه المشكلة .

### الطلاق كمشكلة إجتماعية:

تعريف الزواج: الزواج في الإسلام عقد ديني صرف تترتب عليه حقوق وواجبات، وله أهمية كبرى في رفاية الإنسان لما يحويه من نقاء وصفاء، وبالرغم من صفة القداسة لعقد الزواج فقد رأى الشرع الإسلامي في ظروف استثنائية ضرورة ترك الباب مفتوحا لفصم عرى الزواج مبيحا الطلاق واعتباره ضرورة اجتماعية وإن كان أبغض الحلال إلى الله، ووضع شروطا وقيودا يجب على الطرفين الالتزام بها. حيث أن الطلاق ليس من الظواهر الاجتماعية المحبذة في الدين الإسلامي، وهو ممنوع عند بعض الكنائس المسيحية كالكاثوليك تحت طائلة الحرمان من عضوية الكنيسة. حيث "أن ما يجمعه الله لا يفرقه الناس". ولكن في بعض الأحيان يسمح بالطلاق في حالة الخيانة الزوجية عند بعض المذاهب المسيحية الأخرى، ولكن الطلاق . وان كانت هناك معارضة اجتماعية ودينية له . هو إنعكاس لحقيقية العلاقات الزوجية التي لا يمكن أن يكتب لها الوفاق، أي أن الطلاق وان كان في بعضه استعلانيا على المرأة وظالما لها أو مخالفا للدين وتعاليمه، فهو أيضا المخرج الوحيد لزواج فشل وتحطم وعلاقة فقدت الأمل في الاستمرار والتوفيق، أي أنه يجب النظر إلى الطلاق على أنه ظاهرة اجتماعية مرافقة للزواج والأسرة في بعض الأحيان.1

صحيح أن الزواج وجد بين الزوجين على أساس الاستمرار في الحياة بينهما، فاستمرارية العلاقة الزوجية هو الأفضل لطبيعة الإنسان والأوفق لحياة العائلة والأولى بأفراد الأسرة، فالعلاقة الودية بين الزوجين من جهة وتدبير أمور حياتهما ومحبة الأقارب لهما، كان هذا يساعد على أن يكون الزواج عقدا مستمرا. مع ذلك فمن العبودية بقاء المرأة تحت سلطة رجل كرهته. وكذلك إشتراط المرأة على الرجل على أن لا تنفصل عنه ولو وصلت الأمور بينهما إلى حد الكراهية فهذا الأمر لا يجوز أبدا. فالطلاق يصبح في بعض الأحيان ضرورة اجتماعية ولكن ينبغي أن يوضع تحت شروط وقواعد حيث لا يكون لمجرد العاطفة أثرا فيه، فيجب حتما أن لا يقع الطلاق إلا أمام القاضي أولا، لينظر هل فيه إكراه وضرر وثانيا ليكون هناك وقت بين الطلب ووقوعه ليتمكن فيه الزوجان من التروي والتفكير، وهذا يعني عدم وقوع الطلاق بين الزوجين إلا في حالة تعذر العيش وإستحالتة بينهما، نتيجة لوجود مشاكل مستعصية ولا يوجد وسيلة لحلها إلا الانفصال، ولأن العلاقة الزوجية إذا استحال تحولت حياة الأسرة إلى جحيم لا يطاق وينعكس هذا على الزوجة والأطفال وما يتبع ذلك من تشتت للعائلة وتشرذم الأطفال وضياع الأسرة، فالطلاق" من أخطر المشاكل الاجتماعية على

<sup>1</sup> شايبلا برنارد. جمعية الدراسات العربية، القدس 1983 ص 200 .

الأطفال حيث ينطبع تأثير الطلاق في أذهان الأطفال طوال حياتهم ومن أحدى الحكايات: حادثة طلاق أم طفل إنطبع في ذهنه الذي أصبح رجلا وما زال هذا الحدث يسيطر على حياته وكيف أن أمه حين تركته وهي متوجهة إلى بيت أبيها قالت له: "لا تضرب زوجتك أبدا، وإذا لم ترني بعد ألان لا ترفع يدك على امرأة في يوما ما" ولقد كان هذا الطفل مشدوها أمام أمه التي تعبت من تلقي الضربات من زوجها وأن ذلك كان يحصل مرارا في البيت، وظل كل شيء مرسوما في ذاكرته وهو حتى ألان يتردد في مصافحة أي رجل طلق زوجته فالطلاق ليس سهلا على المرأة وقد يؤدي إلى حرمانها من أطفالها وحقها في العيش بحرية في ظل أسرة سعيدة وكذلك قد تؤدي إلى انحلال الأسر وتفككها في انحلال المجتمع بأسره .

ولقد أباحت جميع الأمم المتحضرة للمرأة أن تطلب الطلاق إذا ساءت معاملة زوجها لها واستحالت الحياة بينهما وكرهته، لذلك جاءت ضرورة الطلاق بينهما ولكن استخدام هذه الضرورة لمجرد الإساءة للرجل أو المرأة لا يعتبر عملا صحيا نفسيا واجتماعيا حيث تهدر إنسانية المرأة، فالمرأة المطلقة في الزواج كأبي سلعة ينخفض ثمنها إذا استعملت من قبل، وبما أن نادرا ما ترفض المرأة الزواج، بل تسعى إليه، لأنه الشكل الوحيد والشرعي والقانوني والأخلاقي الذي يمكن من خلاله أن تعيش إقتصاديا (إذا لم يكن لها عمل أو دخل) وتحمي إجتماعيا (المرأة غير المتزوجة متهمة دائما) وترضى جنسيا، بالإضافة إلى أن الزواج إكتسب نوعا من الحماية الاجتماعية والدينية<sup>3</sup> .

إن الطلاق والزواج قضيتين ضروريتين إجتماعيا، يتصلان ببعضهما إتصالا وثيقا، ولا يمكن الانتفاض من دراستهما، وضرورة كشف النقاب عنهما حتى نتمكن من التعرف على المشاكل الاجتماعية الناجمة عنهما. وتبعاً لذلك يحق للمرأة أن تطالب بالطلاق إذا كانت ترى في ذلك خلاصها من مشاكلها الزوجية، لكن لا زال قانون الأحوال الشخصية يقيد المرأة في ذلك، فلا تستطيع الحصول عليه إلا بموافقة الزوج، وفي أحيان كثيرة التجبر وإذلال الزوجة واستمرار الزوج في العناد والتمرد، لا حبا لها، بل قهرا واعتداء على إنسانيتها وحقوقها، ويستطيع بذلك التحايل على القانون بأساليب متعددة، منها مثلا استخدام "بيت الطاعة أو ما يعرف لدينا بالرجوع إلى بيت الزوجية " كحق من حقوقه لاضطهاد المرأة وإذلالها. فالطلاق من الممكن أن يصبح مشكلة اجتماعية تعاني منها المرأة (كما سيتضح من خلال الحالات المبحوثة لاحقا) بالدرجة الأولى وما لا شك فيه أن مشاكل المرأة متعددة ومختلفة وتختلف باختلاف طبقتها الاجتماعية، وتزيد المشاكل فيها جميع النساء وهي مأساة الزواج والطلاق، حيث لا يحق للمرأة أن تتخذ قرار الزواج لوحدها، بل يتم بناء على رغبة العائلة وكذلك الطلاق فهناك مشاكل تواجهه المرأة عند تعرضها للطلاق وتعرضها لإجحاف تطبيقات قوانين الأحوال الشخصية والقانونية .

<sup>2</sup> المرزسي فاطمة، السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي، دار الحدأة، الطبعة الأولى 1982، ترجمة أورويل فاطمة الزهراء. ص 180-184.

<sup>3</sup> السعداوي نوال، الأنتي هي الأصل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1982. ص. 165-166.

## أسلوب الدراسة

المنهج المستخدم في الدراسة: يعتبر اختيار المنهج الملائم لبحث مشكلة الدراسة أو لتحقيق الهدف منها من أهم الخطوات التي يترتب عليها نجاح البحث أو إخفاقه في تحقيق ذلك الهدف، ونظراً لتعدد المناهج التي يستطيع الباحث أن يستعين بها في إجراء بحوثه وخاصة في العلوم الاجتماعية . فالمنهج يعتبر بمثابة الإستراتيجية العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه فإن طبيعة الهدف من الدراسة هي التي تحدد المنهج الذي ينبغي إتباعه<sup>4</sup>. وقد اقتضت طبيعة الدراسة الراهنة والهدف منها جمع أكبر قدر ممكن من البيانات حول الأسر المنفصلة في السنوات الأولى من الزواج ومعرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى الطلاق ولهذا استخدمت المنهج التالي:

### المنهج الوصفي :

عندما يريد الباحث أن يدرس ظاهرة ما فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها والأسلوب الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

ويعتبر المنهج الوصفي مناسب لدراسة ظاهرة الطلاق في تشابكاتها وعلاقتها البنائية ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية، فبواسطة استخدام المنهج الوصفي سوف أقوم بتحليل وتفسير العوامل التي تركز الدراسة الحالية عليها. ويعول على المنهج الوصفي في هذه الدراسة لأنه يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة الحالية إذ أن البحوث الوصفية لا تنحصر أهدافها في مجرد جمع الحقائق، بل تتجه إلى تصنيف البيانات والحقائق وتحليلها تحليلاً دقيقاً كافياً ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة<sup>5</sup> .

### المنهج المقارن :

تعتمد الدراسة الحالية أيضاً على المنهج المقارن الذي يقوم بمقارنة ظاهرة بظاهرة أخرى أو متغير بمتغير، أو مقارنة دراسة اجتماعية بدراسة أخرى، ويستخدم المنهج المقارن في الدراسة الحالية لمقارنة المتغيرات المؤدية إلى الطلاق المبكر بالمتغيرات المؤدية إلى الطلاق في سنوات لاحقة أي بعد أكثر من 5 سنوات .

<sup>4</sup> علي عبدالرازق جلي، تصميم البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 24 .

<sup>5</sup> عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1990م، ص 213 .

## أدوات جمع البيانات:

الإستبانة والمقابلة :

" ليس بالإمكان الفصل بين منهج البحث والوسائل التي تستخدم في جمع البيانات فمنهج البحث وأدواته عبارة عن مراحل مترابطة متكاملة وتشكل وحدة متكاملة تتأثر بطبيعة الدراسة ونوع العينة، فموضوع الدراسة والهدف منها هو الذي يحدد نوع البيانات المراد جمعها 6.

والاستبيان والمقابلة وسيلتان هامتان من وسائل جمع البيانات، ويشيع استخدامهما في البحث الاجتماعي حينما تكون البيانات المطلوبة لها صلة وثيقة بمشاعر الأفراد ودوافعهم وعقائدهم نحو موضوع معين وكذلك بالنسبة للمواقف التي يصعب الحصول على بيانات عنها بطريقة الملاحظة كالمواقف الماضية والمستقبلية 7. وقد استلزم الأمر قيام الباحث بإجراء مقابلات مع 45 من أفراد العينة لأن المقابلة تمكن الباحث من أن يتغلغل إلى أغوار المشاعر وهناك ميزة أساسية للمقابلة تؤكد أن ثراء وتلقائية المعلومات التي تجمع بواسطة الباحثين تفوق تلك التي تأمل الإستبانة في التوصل إليها 8 . وقد كان الحوار والمناقشة مع بعض المطلقات يتيح فرصة تداعي بعض المواقف والخبرات الشخصية الدقيقة التي كان من الصعب وضع أسئلة لقياسها، ولذا لا تكون هناك ثغرات في الإستبانة.

سجلات المحاكم: حيث تم الحصول على أحدث الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة إذ تكمن أهميتها في تحديدها لحجم مشكلة الدراسة.

### عينة الدراسة (وأسلوب اختيارها):

عندما يريد الباحث اختيار عينة لبحثه الذي يقوم به، عليه أن يعرف نوع المعلومات التي يريدتها ومدى أهميتها وقدرته على استثمارها، ومقدرة ندرة هذه المعلومات، وعندما يتأكد من عدم توافر هذه المعلومات، فإن عليه أن يسعى للحصول على عينة تعطي النتائج الدقيقة بأقل جهد وأقل زمن وأقل تكاليف والتي تكون في نفس الوقت متمثلة لمجتمع البحث أو للإطار البشري للبحث 9.

ولإجراء البحث بطريق العينة على الباحث أن يحدد نوع الإطار الذي يعتمد عليه في اختيار الوحدات، وقد يكون الإطار قوائم أسماء أو خرائط أو إحصائيات من أي نوع 10.

وهناك أنواع متعددة من العينات، وقد حدد الباحث نوعاً واحداً من العينة ترى أنها ملائمة لدراستها وهي العينة العمدية أو الفرضية وفي هذا النوع من العينات يختار الباحث بعض الحالات التي يعتقد أنها تمثل

6 محمد الجوهري وعبد الله الخريجي : مناهج البحث العلمي - طرق البحث الاجتماعي، جدة، دار الشروق، 1980م، ص157.

7 عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص 325-328.

8 علي عبد الرازق جلي : تصميم البحث الاجتماعي - الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م، ص254-256.

9 زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980م، ص 164-177.

10 عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص 445-446.

المجتمع في الجانب الذي يتناوله البحث معتمدة على أسلوب كرة الجليد، إذ تستخدم غالباً للحصول على عينة عندما لا تكون هناك قائمة معلومة يمكن استخدامها كإطار للعينة. وهي طريقة للحصول على عينة من جماعات صغيرة الحجم مثل الجماعات العرقية أو الجماعات التي تمارس سلوكاً غير سوي، أو تمثل ظاهرة معينة وتتمثل طريقة الحصول على العينة من مثل هذه الجماعات بالتعرف على عضو منهم وبعد إجراء الدراسة معه واطمئنانه بالأمر يطلب منه الباحث مساعدته في توصيله بأفراد من جماعته يحملون نفس الخواص<sup>11</sup>.

الأسلوب المتبع في هذه الدراسة، هو دراسة الحالة عن طريق المقابلة الشخصية للنساء المطلقات في مدينة الجلفة .

لقد تم جمع المعلومات عن هؤلاء النساء من خلال سجلات المحكمة، وتم أخذ أسماء وأعداد المطلقات من تلك السجلات لشهر فيفري من سنة 2010 كان عددهن في تلك الفترة (189) حالة طلاق مسجلة، ناهيك عن الحالات غير المسجلة وقد أجريت الدراسة على 90 حالة فقط .

المعلومات وفق ما جمعت من المطلقات: لقد تم جمع المعلومات من المطلقات عن طريق المقابلة الشخصية وطرح أسئلة مفتوحة تمثلت بما يلي :

1- أسئلة تتعلق بالزواج والطلاق .

2- أسئلة حول طبيعة العلاقة الزوجية .

3- أسئلة متعلقة بقضايا النفقة والحضانة وبيت الطاعة .

4- أسئلة حول الأوضاع الاجتماعية والأسرية .

5- أسئلة تتطرق إلى نظرة المرأة المستقبلية بعد الطلاق ونظرة المجتمع لها .

منطقة البحث (مدينة الجلفة): اختياري للمدينة لم ينجم عن تخطيط مسبق، ولكن من خلال الأحاديث المتداولة بين النساء في تلك المدينة حول موضوع الطلاق، والصحف اليومية التي تشير إلى ارتفاع هائل في نسبة الطلاق وكذا عملي كمحام وملاحظات الكم الهائل لقضايا الأحوال الشخصية الذي برمج له يومان في الأسبوع على خلاف كل القضايا الأخرى في المدني والعقاري والتجاري والإداري والجنح... الخ، كل هذه الأسباب دفعنتي لدراسة هذه المشكلة في تلك المدينة الصغيرة كمدخل لدراسة شاملة عن موضوع الطلاق. والمثير للاهتمام وجود خصوصية للمدينة في قضية الطلاق، ناجمة عن رغبة الأزواج في تعدد الزوجات دون رغبة زوجاتهم، ولعل ذلك راجع إلى الثراء المفاجئ لأغلب الأزواج المطلقين.

الحالات المدروسة: تم دراسة (90) حالة من جموع الحالات التي كان عددها (189) التي استطعت مقابلتها، وقد حصلت على عناوين هؤلاء النساء عبر جولات عشوائية كنت أقوم بها، حيث زرت عدة بيوت في المدينة لأستدل على العناوين المرجوة، مكنتني ذلك من وصول منازل بعض النساء المطلقات، وعبر هذه

<sup>11</sup> محمد عثمان نوري، تصميم البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والسلوكية، جدة، مكتبة خدمات الطالب، ص 218-219، 2000 م.

الزيارات التي كنت أجري فيها المقابلات، كنت أستعرض الأسماء التي بحوزتي عليهن، بهذه الطريقة تمكنت من الحصول على عدد آخر من عناوين النساء المطلقات، وعن طريق آخر كان من خلال علاقات شخصية بمدينة الجلفة استطعت الحصول على بقية العناوين. والعدد المتبقي من الحالات لم أستطع مقابلته للأسباب التالية :

- 1- مشكلة الحصول على عناوين وأماكن سكن هؤلاء النساء .
- 2- عدم تعاون السكان في مدينة الجلفة في إعطاء عناوين هؤلاء النساء تخوفا من أهداف الباحث ولحساسية الموضوع في المجتمع .
- 3- زواج عدد منهم مرة أخرى، وسفر أخريات إلى خارج الولاية بعد الطلاق، وقسم منهم من سكان ولايات مجاورة.

#### الأوضاع الاجتماعية العامة للمبحوثات :

المستوى الاجتماعي الاقتصادية: بناء على الخلفية الاجتماعية قسمت العينة إلى (عالي، متوسط،متدني)12، بناء على الأسس التالية :

- ملكية الأرض.

- الدخل الشهري.

- عقارات أخرى (محلات تجارية.. الخ)

حيث كانت الخلفية للنساء المطلقات: (9) مطلقات من المستوى الاجتماعي العالي، (66) مطلقة من المستوى المتوسط و (15) من المستوى المتدني واللواتي إنحدرن من أسر عمالية فقيرة. وعن الخلفية الاجتماعية لأزواج هؤلاء النساء فقد تمثلت (18) أزواج من المستوى العالي و(57) من المستوى المتوسط و(15) من المستوى المتدني وهؤلاء أيضا من أسر عمالية فقيرة. كذلك الأمر بالنسبة للنساء والرجال الذين تمثلوا بالحالات من المستوى المتوسط، فقد إنحدروا أيضا من أسر عمالية فقيرة. وقد كانت طريقة زواج هؤلاء النساء بمعظمها تقليدي "عن طريق الأهل والمعارف والأقارب" باستثناء حالة واحدة من الحالات تزوجت بناء على معرفة شخصية بينها وبين الزوج .

الدرجة العلمية للزوجين: ترواح التحصيل العلمي لمجموع الحالات ما بين (أمية، ابتدائي تعليم متوسط، تعليم عالي)، وتشير الدراسة أن الغالبية العظمى منهن وعددهن (75 حالة) حصلت على تعليم متوسط (مرحلة ابتدائية وثانوية) و(9 حالات) حصلن على درجة علمية متدنية (أمية، ابتدائي) وحالتين على درجة عالية (جامعة التكوين المتواصل، جامعة) أما عن الدرجة العملية لأزواجهن فقد كانت كالتالي: (27) نساء من المبحوثات تحصيل أزواجهن العلمي متدني، ترواح ما بين أمي وابتدائي، و(57) حصلوا على درجة علمية

<sup>12</sup> الترابي، حسن المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع، الدار السعودية، الطبعة الأولى، 1984، ص 40.

متوسطة (إبتدائي وثانوي) و(6) حصلوا على درجة علمية عالية (جامعة التكوين المتواصل وجامعة)، كما يلاحظ هنا أن نسبة كبيرة من أزواجهن، حصلوا على درجة علمية متوسطة .  
العمل المهني للزوجين: الغالبية العظمى من المبحوثات هن ربات بيوت، ومثلت في الحالات (81) مبحوثة باستثناء (9) حالات، إحداهن مدرسة والأخرى طالبة والثالثة موظفة. أما مهنة الأزواج، هناك (36) زوجا منهم عمال وباعة في محلات تجارية و(27) أزواج من أصحاب المحلات التجارية و(12) يعملون سائقي سيارات وشاحنات و(9) عاطلون عن العمل و(6)موظفون في مؤسسات .

الفترة الزمنية للحياة الزوجية: تبين من خلال الدراسة أن فترة الحياة الزوجية لهؤلاء النساء قصيرة جدا، حيث تراوحت ما بين (3 إلى 12 شهر)، ومن (12 إلى 24 شهر) ومن (2-5 سنوات) حيث شملت الغالبية العظمى وعددها (75) حالة بالفئة من (شهر إلى 12 شهر) و(9) حالات فقط أمضين فترة زمنية من حياتهن الزوجية تتراوح بين (2-5) سنوات و6 كانت فترة حياتهم الزوجية تتراوح من (20-3) .

الإنجاب: أما من حيث الإنجاب، تشير الحالات أن هناك (15) نساء منجبات و(75) غير منجبات، ومن بين ال(75) حالة، إتضح أن (9) منهن كان سبب طلاقهن عدم الإنجاب، و(66) حالة لم ينجبن لقصر الفترة الزمنية للحياة الزوجية كما ذكرنا سابقا، أو بسبب سفر الزوج بعد زواجه مباشرة وهجره لزوجته .

العمر الزمني للزوجين: وبالنسبة لأعمار الزوجين عند الزواج، فقد تراوحت أعمار النساء ما بين (16-18 سنة) وتمثلت ب(57) حالة ومن (18-21 سنة) تمثلت ب(12) حالات فمن (21 فما فوق) تمثلت ب(21) حالة) وعن أعمار أزواج النساء المطلقات كانت كالتالي : من (18-20) تمثلت ب (33 حالة) ومن (21 فما فوق) تمثلت في (57) حالة .

### الطلاق:

التفكير والمبادرة بطلب الطلاق: أشارت الدراسة لوجود (69) حالة طلاق من بين المبحوثات، بادرن بطلب الطلاق و(21) مبحوثات تم طلاقهن دون رغبتهن .

الحصول على الطلاق: حصلت معظم النساء المبحوثات على الطلاق مقابل تنازلهن عن كامل حقوقهن الزوجية وإمتلاك حريتهن، هؤلاء من النساء اللواتي بادرن بالطلاق. ولكن النساء اللواتي تم طلاقهن دون رضاهن فقد لجأن إلى القضاء ولم يتنازلن عن حقوقهن، ولكن لم يحصلن عليها لاعتبارات وأسباب "مقنعة لدى المحكمة" والتي كان يطرحها الزوج مثل إتهامها بقضايا أخلاقية وفقدانها لعزيرتها قبل الزواج .

أما الفترة الزمنية التي استغرقت في سبيل الحصول على الطلاق، فقد كانت كالتالي:(33) مطلقة حصلن على الطلاق خلال أشهر معدودة و(36) خلال أسبوع و(21) مطلقة إستغرقت ذلك مدة سنة وأكثر .

نيل حقوق الزوجة بعد الطلاق: ويقصد بها الحقوق المثبتة بقانون الأحوال الشخصية والمتمثلة بالنفقة، حضانة، مهر مؤجل، توابع مهر ما يخصهن من ممتلكات. كما قلت سابقا أن معظم النساء تم حصولهن على الطلاق مقابل التنازل عن كامل حقوقهن الزوجية، وما يخص النفقة الزوجية، فقد وجد في الحالات أن معظم النساء لم يطالبن بالنفقة عبر القضاء إطلاقا والبعض منهن تمثل بـ (24) مبحوثات توجهن للقضاء ولكن لم يحصلن على النفقة، رغم أن الشرع الإسلامي يمنح حق النفقة للزوجة والأطفال، وفق الشروط المنصوص عليها شرعا. والحالات التي تستحق النفقة فعلا لوجود أطفال لديهن وتطبق عليها الشروط، تمثلت بـ (15) حالات. و (9) حالات تضررت من جراء الطلاق وتمثل الضرر، بفقدان المرأة أطفالها وبيتها ووادة لكونها عاقر، تخسر فرصة الزواج مرة أخرى. وعن حضانة الأطفال، فقد حصلت امرأتان على حقهما بحضانة أطفالهما و (9) حالات رفعن قضية حضانة ولم يحصلن عليها .

دوافع وأسباب حدوث الطلاق: برز تشابك وتداخل بين كافة أسباب ودوافع الطلاق، كان للسفر والهجر والغياب نصيب كبير، وتمثل ذلك بـ (42) مطلقة مع إشتراكهن في قضايا أخرى مثل ( تعاطي المخدرات من قبل الزوج، عدم الانسجام العاطفي، ومشكلة السكن مع الأهل) أما النساء اللواتي كان السبب في طلاقهن الضرب، تمثلن بـ (9) حالات مع إشتراكهن أيضا في قضايا أخرى والتي ذكرت سابقا، بالإضافة إلى الزواج من أخرى. وعن طلاق النساء لتعاطي أزواجهن المخدرات وإحضارهن عشيقات لبيت الزوجية (كما ورد في أقوال النساء) ظهر بين الحالات (9) مبحوثات تقاطعن مع زميلاتهن اللواتي كان السبب في طلاقهن الضرب وعدم الانسجام الجنسي والعاطفي .

أما من كان سبب طلاقهن عدم إنجاب الأطفال، تمثلن بـ (9) حالات فقط ولم يشتركن هؤلاء بأي سبب من الأسباب الأخرى المذكورة سابقا. وعن الزواج من زوجة أخرى تمثلن بثلاث حالات مع إشتراكهن في أسباب أخرى، الضرب، وعدم الانسجام العاطفي. وقد كان للانسجام الجنسي والعاطفي نصيب كبير والذي تكرر لدى معظم الحالات كونه سبب ثانوي، إشتكت به معظم النساء ولم يطرحنه كسبب رئيس للطلاق، و (9) حالات فقط من اللواتي إعتبرنه السبب الرئيس في طلاقهن، ومن المبحوثات (12) حالات ممن طلقن بسبب مشكلة السكن مع الأهل والزوجة الأخرى وما ينجم عن ذلك من تدخل الأهل بالأمور الزوجية، تدبير شؤون المنزل، تنظيم العلاقة مع بقية أفراد الأسرة وعدم إعطاء مصروف للزوجة، وكان هؤلاء أيضا قضايا مشتركة كانت سبب من أسباب الطلاق منها طبيعة أفكار الزوج اتجاه المرأة وعدم الانسجام الثقافي والانسجام الجنسي وتعاطي المخدرات والضرب .

لوحظ من خلال الدراسة وجود أسباب رئيسة للطلاق وعوامل مساعدة له، ولكن النتيجة واحدة وهي "الطلاق". من الملاحظ أن السبب الرئيس حسب أقوال المبحوثات هو الرغبة في التعدد والإهمال العائلي، ولكن تبين أن هناك أسباب أخرى، والتي كان من ضمنها أسباب اعتبرتها المرأة ثانوية، لكنها في صلب الموضوع وهي عدم الانسجام الجنسي والعاطفي ويجدر الإشارة هنا، لماذا هؤلاء النساء لا يطرحن هذا الموضوع بصراحة؟

والجواب، لأن مجتمعنا العربي مجتمعاً مغلقاً وخاصة في قضية الثقافة الجنسية حيث تعتبر من المحرمات والممنوعات في مجتمعنا وخاصة بالنسبة للمرأة، كما ذكر سابقاً كان لعدم الانسجام الجنسي (9) حالات فقط ممن أشرن على أنه كان سبباً مباشراً ورئيساً للطلاق والباقي إعتبرنه من ضمن الأسباب الثانوية والمساعدة على الطلاق، ولكن الحقيقة تختلف، وإختلافها نابع من أن هذا السبب " الثانوي" تكرر عند معظم النساء .

وما يدعم وجهة النظر هنا، أنه وجد في دراسة الحالات نماذج حية وكان السبب في طلاقها هو عدم الانسجام الجنسي وسوء العلاقة الزوجية، وإحدى المبحوثات والتي تزوجت مرتين أجابت: "أن هناك تشابه كبير بين الزوجين في أسلوب العلاقة الجنسية حيث كانت تضرب قبل وبعد الانتهاء من ممارسة الجنس"، وحالتين تعرضتا للضرب قبل البدء بالعلمية الجنسية، وحالة أخرى اضطرت للرجوع إلى بيت أهلها بسبب ذلك في ليلة زفافها. وأود الإشارة هنا أن الشرع الإسلامي يمنع إهانة المرأة وهناك نصوص شرعية تمنع الرجال من الإساءة إلى النساء وضربهن، والحديث واضح في ذلك "لا يجلد أحدكم إمراته جلدة العير ثم يجامعها في آخر اليوم رواه البخاري عن الرسول" صلى الله عليه وسلم"، ونموذج آخر تعرضت للاضطهاد الجنسي من نوع مختلف وهو أن الزوج الذي يعيش في فرنسا ولسوء حظ الزوجة تمكن من الحصول على إقامة لها، حيث كان يتعاطى المخدرات ويحضر عشيقاته إلى بيت الزوجة ويمارس الجنس معهن على مرأى منها وفي فراشها، (كما جاء في أقوال النساء) وأخرى تعرضت للاعتداء الجنسي وفقدت عذريتها وهي إبنة الخامسة عشرة حيث اعتدى عليها رجل سكير، مما اضطرت بالأب إلى بيع الإبنة لرجل كبير ليداري فضيحة الاجتماعية ولاعتقاده أن هذا الرجل لا يميز، ومع ذلك لم تدم العلاقة الزوجية طويلاً وانتهت بالطلاق. وأخرى تم طلاقها بناء على ما سبق ومن خلال الحديث قالت: "أن الزوج كان يطلب منها قضايا جنسية تعتبر في نظرها عيباً وحرام ولكن من وجهة نظر الزوج كان العكس، مما دفعه بالزوج من أخرى .

هذه النماذج كثيرة في مجتمعنا لكن عدم خوضها ونقاشها بشكل علمي وصريح ساهم في إخفائها وما يدعم ذلك، ما حدثتنا به المحامية الأستاذة "ب.منيرة" التي أشارت بأن هناك عدة نساء يراجعنها بهدف رفع قضايا طلاق، نظراً لعدم توفر الانسجام بين الزوجين، وما يترتب عليه من تعرض الزوجة للضرب المؤذي، حيث يبدوا على المتقاضيات آثار ضرب وحشية. وقد إستفسرت من المحامية، إذ كان يطرح هذا الموضوع في المحكمة كسبب رئيس للطلاق؟ فأجابت لا، والسبب عدم جرأة المرأة على طرح هذا الموضوع أمام القاضي لمدى حساسيته عندها. ووصفت المحامية شعور هؤلاء النساء وهن يطرحن الموضوع عليها وكانت تبدو عليهن علامات الخجل والحياء من طرحه أمام المحامية والتي هي من نفس الجنس، فكيف لها أن تطرحه أمام القاضي وكلنا ندرك خلفية التنشئة الاجتماعية والثقافية اتجاه تلك القضية في مجتمعنا .

أما عن مشكلة السفر والغياب، وما يترتب عليها من إجراءات، وما يتبع ذلك من مشاكل، مثل السكن مع الأهل، وتدخلهم بحياة الزوجة، وما يرافقه من تحكم بها، وتقييد حريتها واستلاب حقها بالتصرف في القضايا التي تخصها. ومثال على ذلك، ما روته النساء، بأن حقوقهن الطبيعية وعلاقاتهن مع أزواجهن تتعرض

للاعتداء والانتهاك، حيث أشارت مبحثان، أن أهل الزوج يمنعون من دخول غرفته المخصصة له ولزوجته، إلا بناء على رغبة أمه وأخواته، وأخرى قالت أن حمايتها وشقيقات زوجها كن يمنعونها من الاتصال بزوجها وكن يفتشن أمتعتها الخاصة عند خروجها من الغرفة ويفرضن عليها القيام بالأعمال المنزلية. أما عدد الحالات التي تعرضت لمشاكل مع أهل الزوج (54) حالة من المبحوثات.

من خلال ما ذكر، يوجد دوافع وعوامل ساعدت المرأة على الجراءة والمطالبة بالطلاق، وتعود هذه الجراءة حسب اعتقادي، إلى التغيرات الاجتماعية الحادثة على المرأة، وتبعاً لذلك تغيرات مفاهيم الأهل نحو تلك المشاكل. وبرزت هذه التغيرات الاجتماعية نظراً لتحمل المرأة مسؤولية نفسها، أثناء غياب زوجها عنها، وأصبح لديها القدرة على إتخاذ القرارات بمعزل عن الزوج وأهله، ولا شك أن إطلاع الجيل الجديد من النساء على ثقافات وتجارب مختلفة، ساهم في مدى وعيهم وإدراكهم لحقوقهن وتبعاً لذلك ساهمت النساء في تغيير مفاهيم الأهل، خاصة نحو مشكلة الطلاق، مما دفع بهم للوقوف إلى جانب بناتهن في إتخاذ قرار الطلاق، فظروف الزوج وغيابه سهل على المرأة بان تجرؤ على إتخاذ قرار الطلاق دون انتظار أن يبادر الزوج ويرسل لها ورقة الطلاق. وكان هذا واضحاً من خلال دراسة الحالات ومقابلة النساء اللواتي طالب معظمهن بالطلاق .

#### المفاهيم الاجتماعية تجاه قضية الطلاق من وجهة نظر المرأة :

نظرة المجتمع للمرأة المطلقة: أجابت (45) مبحوثة بأن نظرة المجتمع لنا سلبية ومجحفة وغير عادية، فالرجل لا ينظر إلى المرأة المطلقة إلا ما ندر، وتمثل "كالطبخة البائتة". قالت إحدى المبحوثات: عندما كنت أخرج للعمل قبل الزواج لم يكن هناك معارضة إجتماعية على ذلك، لكن بعد الطلاق تكاثرت أحاديث وأقويل الناس، وتغيرت نظرتهم إلي كامرأة مطلقة.. فيتهامسون إلي أين تذهب هذه المرأة وماذا تعمل؟!.. الخ. و(45) مبحوثة أجبنا بأن نظرة المجتمع تتم عن تعاطف وشفقة عليهن ولا يعني بالضرورة أنها نظرة ايجابية للمطلقة. وتتبع نظرة التعاطف هذه لكون المرأة أصلاً تعتبر ضعيفة كما أنها مستغلة ومضطهدة في المجتمع .

نظرة الأهل للمرأة المطلقة: لقد أجابت (36) مطلقة على معارضة أهلها لفكرة الطلاق ولكن على الرغم من ذلك فقد تم الطلاق. وكانت معارضتهم نابعة من العادات والتقاليد ونظرة المجتمع وتأثير ذلك على فتيات العائلة العزباوات، ومقابل هذه الموافقة نابعة من الحرص على حياة ومستقبل بناتهن ولماهية الظروف الصعبة التي تعيشها المرأة في ظل حياة زوجية غير متكافئة، هؤلاء الأهل كانوا قلقين على مستقبل بناتهن بعد الطلاق، ومن نظرة الناس والمجتمع لهن، حيث قالوا أن كلاهما مر والطلاق أحلى الأمرين .

نظرة المرأة المطلقة لنفسها ولمستقبلها بعد الطلاق: أجابت (42) حالة بأنهن شعرن عند الطلاق بالراحة والخلص من العبودية والاضطهاد، سواء من قبل الزوج أو أهله و(48) حالة أجبنا بأن شعورهن امتاز بالقلق والخوف من المستقبل ونظرة المجتمع لهن كمطلقات .

وعن موقف هؤلاء النساء إتجاه الزواج من رجل آخر، ونظرتهم للرجل بشكل عام، (30) من الحالات قد حكمن على الرجل بشكل سلبي وأجمعن على أنهن لن يفكرن بالزواج مرة أخرى، وأن الرجال متشابهون. و(60) حالة لم يتخذن موقف سلبي إتجاه الرجل وذلك بسبب قصر فترة الحياة والتي لم تمكنهن من الحكم على الرجل من خلال تجربتهن البسيطة. أما بخصوص تفكيرهن بالزواج مرة أخرى، فقد أجابت الغالبية العظمى منهن بعدم التفكير بالزواج في الوقت الحالي ولكن في المستقبل يمكن التفكير بذلك حيث أجبن بان الزواج الثاني يشترط ألا يتم بناء على رغبة الأهل وضمن شروطهم. والأقلية منهن لم يفكرن مطلقا بالزواج، خاصة ممن لديهن أطفال، واثنتان فقط من الحالات تزوجتا مرة أخرى.

وعن نظرة المطلقة لمستقبلها بعد الطلاق: كما ذكرنا سابقا فان معظم المطلقات كن ربات بيوت، ولكن بعد الطلاق بدأ تفكيرهن بمستقبلهن يأخذ منحى جديد، حيث أن البعض منهن فكرن بالعودة إلى مقاعد الدراسة، سواء لإكمال تعليمهن الثانوي أو الجامعي، وقسم آخر إتجه إلى التعليم المهني، بهدف تعلم مهنة ذات قيمة تعود بمردود اقتصادي عليهن، وأخريات توجهن للبحث عن عمل ليعتمدن على أنفسهن اقتصاديا، وبعضهن لم يحالفهن الحظ في الحصول على وظيفة أو لم تتح لهن الفرصة لإكمال تعليمهن، حيث لم يكن لديهن مؤهلا يساعدهن على ذلك. وعدد بسيط من العينة ممن كن بالأصل موظفات في مؤسسات ولم يتركن عملهن، إضافة إلى طالبة واحدة لم تترك مقعد الدراسة .

أما نصيحة النساء المطلقات اللواتي يفكرن بالطلاق، فقد أجمعن على أنه إذا كان هناك مشكلة لا يمكن حلها ومستعصية جدا فلا مفر من الطلاق، مع أنه أبغض الحلال إلى الله، ولكن إذا كانت المشكلة لها حلا، فيجب أن لا يفكرن في الطلاق وخصوصا إذا كان لديهن أطفال، كون أن الأطفال سيصبحون ضحية الخلافات، ويجب عليهن التروي والتفكير قبل الإقدام على طلب الطلاق .

سكن النساء بعد الطلاق: لقد سكنت معظم النساء مع عائلتهن بعد طلاقهن، ما عدا حالتين من مجموع الحالات، إحداهن لأن زوجها خارج البلاد، بقيت في بيتها مع أولادها والأخرى إستاجرت بيتا لتعيش مع أطفالها. حضانة الأطفال: كما ذكرنا سابقا لم يكن في الحالات المدروسة عدد كبير من النساء المنجبات، فقط خمس نساء هن المنجبات، وكسبنا حضانة أطفالهن، ما عدا حالتين لم تكسبا قضية حضانة أطفالهما، وتركت رعايتهن للزوج وأهله .

#### \*الأثار الاجتماعية للطلاق على المرأة وأطفالها

من المعروف أن لكل مشكلة سبب ونتائج مترتبة عنها وهذا ما كان بالنسبة للطلاق في مدينة الجلفة، حيث إنعكست أثارها على المرأة وأطفالها، وتمثلت بالأثار الاجتماعية والنفسية على الأطفال، وفي هذا الجانب أجابت مبحثتان لديهما أطفال بأن أثار الطلاق على أطفالها لم تكن سلبية بل على العكس، تخلص الأطفال من التوترات اليومية. وأحضرت لي إحدى الحالات ابنتها الصغرى (عمرها ست سنوات) لتسألها عن وجهة

نظرها تجاه والدها، أجابت" بأنني لا أحب والدي لأنه يضرنا ويضرب أمي ولا يصرف علينا ولا يهتم بنا مطلقا . "وبالمقابل أجابت ثلاث حالات بأن الطلاق ترك بصماته وأثاره السلبية على أطفالهن حيث تشتت أفكارهم وتشردهم ما بين عائلتي الأب والأم. وحرمانهم من أبسط حقوقهم وهي العيش في أمان واستقرار في ظل الوالدين، فالطلاق بالنسبة للطفل الذي تعود رعايته إلى أمه، يتأثر بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فالأم غالبا ما تكون أشد فقرا من الأب وأقل منه إستعداد في الدفاع عن نفسها في سوق العمل، حيث أن معظم النساء في الدراسة هن ربات بيوت ولا يعملن شيئا، لذلك لم يكن للمطلقات موردا تعيش منه سوى زوجها وعائلتها .

أما في ما يتعلق في الآثار المترتبة على الطلاق بخصوص المرأة، لقد وجد في الحالات نساء تعرضن لمشاكل نفسية، مثل الانطواء على النفس والعزلة نتيجة لكلام الناس ونظرة المجتمع لهن، وقد أوضحنا بأن خروجهن للعمل والعمل من الممكن أن يساعدهن في تخطي ذلك. ولكن الآثار الاجتماعية كانت أكثر من النفسية، حيث تعرضت المرأة لموضع علامة إستفهام حولها من قبيل، لماذا طلقت من زوجها؟...الخ. وتعرضت لضياح حريتها وانتهاك حقوقها الإنسانية فالمرأة المطلقة في المجتمع مستغلة من قبل صاحب العمل وعرضة للاستغلال الجنسي. ومن المشاكل الاجتماعية التي تواجهها، قلة الفرص المتوفرة لديها في الزواج مرة أخرى لاعتبارات إجتماعية متوارثة من جيل إلى آخر، حيث تكون فرصتها الوحيدة في الزواج من رجل أرمل أو مطلق أو مسن. وكما جاء في الحالات بأن معظمهن من النساء اللواتي يفتقرن للمهنة ذات القيمة، وبناء عليه فان مستقبلهن غير واضح ومظلم. ومما لا شك فيه أن الفقر وانعدام المورد الاقتصادي يلعبان دورا خطيرا في مآسي الأمهات المطلقات الحريصات على صالح أطفالهن، لهذا فان أول خطوة لتحرر المرأة من القهر الجنسي والإقتصادي، هو أن تعمل وتنال من عملها أجرا. فإذا عملت المرأة بأجر، يحميها ذلك من أن يفرض عليها زواج الحاجة .

#### \*الطلاق والمفاهيم الاجتماعية وقضايا الأحوال الشخصية

قانون الطلاق مرتبط بقانون الزواج، ويصبح الطلاق أمرا واقعا، في حال بروز مشاكل في الحياة الزوجية، وتقبل المرأة في الزواج رغم إدراكها لهذا المصير التعيس، إلا أنها تدرك أيضا أنه المصير الوحيد والمقبول إجتماعيا 13 والمعروف لدينا أن الزواج في المجتمع الجزائري زواج تقليدي، يصنعه الكبار وفي معظمه زواج مبكر يسلب المرأة حريتها في إختيارها للزوج المناسب وبما أن هذا الزواج هو الأكثر شيوعا وانتشارا، فله تأثيرات على قضايا الطلاق، حيث أن عدم التوافق بين شخصية الزوج والزوجة من الممكن أن يؤدي إلى الطلاق. وكان للزواج المبكر وإختيار الأهل للزوج أثر كبير في الطلاق وإتضح لي هذا من خلال حديثي مع

13 - الأنتهى هي الأصل، مرجع سبق ذكره، ص. 166

المحامية في قضايا الأحوال الشخصية، حيث قالت أن معظم الحالات التي تأتي لرفع قضايا طلاق، هي بمعظمها زواج مبكر وخاصة في مدينة الجلفة التي أجريت عليها الدراسة.

ومن المفاهيم الاجتماعية السائدة عن الطلاق، والمتبعة في مجتمعنا، أن على المرأة المطلقة أن تذهب مباشرة إلى بيت أهلها، وهذا يتناقض مع ما ينص عليه الشرع الإسلامي. فالشرع الإسلامي ينص على بقاء المرأة في بيت الزوجية خلال فترة عدتها ومع زوجها داخل البيت لكن دون علاقة زوجية، وهذا يعني أنه في كثير من الحالات تطبق العادات والتقاليد، بدل من النصوص الشرعية المبنية على أساس الشريعة الإسلامية. وهذه الشريعة التي تركز على القرآن وأحاديث الرسول وتفسيرات علماء الدين لتلك الآيات والأحاديث.

والطلاق في مجتمعنا العربي لا زال بيد الرجل، لا تحصل عليه المرأة إلا بعد مشقة وعناء وفي ظروف أخرى تحصل عليه بعد التنازل عن كامل حقوقها الزوجية. والطلاق أحيانا يكون مستحيلا بالنسبة للمرأة، وقد لا يطلق الزوج تجبرا واستغلالا لحق قانوني جائز، وقد يطلب زوجته في بيت الطاعة عن طريق رجال الشرطة والقانون فإذا بها تجد زوجة أخرى مع زوجها. فالطلاق في مدينة الجلفة كان إستثناء حيث معظم النساء حصلن على الطلاق بسرعة ما عدا حالات معدودة، لم تحصل عليه بتلك السرعة وهذا ما وجد حقيقة من خلال الحالات المدروسة، حيث سردت مبحوثة قصتها قائلة: "طلبت لبيت الطاعة ثلاث مرات وكان مطلقي في كل مرة يستأجر بيتا ويأتي بشهود ليشهدوا بصلاحيه البيت من ناحية الشرعية والقانونية وبعد ذهابهما يطردني وأطفالي".

فالشرع الإسلامي كما نعرف صريح ويقول "الطلاق مرتان إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" ولا يقول تشبثوا بالنساء لمجرد إذلالهن وقهرن، والقصد من الطاعة ليس الاستغلال والاضطهاد من الرجل وهل إذا رفضت المرأة كل هذا يحق لزوجها أن يطلبها في بيت الطاعة ويتزوج عليها أثناء ذلك! وهنالك قول شهير لعمر بن الخطاب "متى إستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" فمن المرأة إذن أن ترفض الاستعباد والذل.

#### \*الخلاصة

خلاصة القول أن سن القوانين وتنفيذها للمساواة بين الجنسين هي أفضل الطرق لتحسين مركز المرأة في المجتمع. لكن القوانين وحدها لا تغير العقلية وترتيبات المجتمع، ولا تغير الأفكار والمعتقدات الضاربة جذورها ولا العادات والتقاليد. كذلك إن فرض هذه القوانين من أعلى لا تحل المشاكل ولربما تزيد في التعقيدات والصراع. إن التغييرات في قانون الأحوال الشخصية إذا لم يعقبها تغييرات في جوهر العلاقات الاجتماعية ونظرة المجتمع للمرأة لا يمكن أن تحل شيئا. حيث أن غالبية النساء في المجتمعات العربية الإسلامية هن أميات ويفتقرن للتعليم ويتمسكن بالعادات والتقاليد البالية، لحل المشاكل الاجتماعية في القانون

وحتى في الدين تبقى مسألة شائكة، فلو سئلت غالبية النساء عن سبب تعدد الزوجات فالكثير منهن سوف يجيب أن هناك معارضة لأزواجهن لكن جميعهن يؤكد أن الدين أو "الله هو الذي أعطى الرجل الحق بذلك .

من خلال المعلومات التي حصلت عليها من الميدان عن القضايا التي تتعلق في قانون الأحوال الشخصية تبين أن الدور الذي تلعبه المرأة دورا سلبيا حيث تنازل معظم النساء عن كامل حقوقهن الزوجية والاجتماعية مما أتاح المجال للرجل لممارسة ذلك كورقة ضغط على المرأة لتطالب بالطلاق ولن تحصل عليه إلا بعد تنازلها عن كل ما تملك وأطفالها وكان هذا نتيجة الجهل وعدم الوعي لحقوقهن الاجتماعية وعدم معرفتهن بقانون الأحوال الشخصية. وكذلك عدم متابعتها للقضايا التي ترفعها (النفقة، الحضانة، وحصولها على ممتلكاتها...الخ) وهناك قضية مهمة تتمثل بسماع المرأة لزوجها بالسفر بعد فترة قصيرة من الزواج مما يساهم في التباعد بينهما وعدم فهم كل منهما للآخر، وبالتالي يؤدي إلى عدم التوافق والانسجام في معظم القضايا التي تخص الاثنين .

بما أن المرأة في كافة المجتمعات تعتبر الفئة المستضعفة والدونية، ولكن المجتمعات العربية مجتمعات أبوية تسود فيها لتقافة التي تجعل المرأة تابعا للرجل، نجد أن الكثير من الرجال ليسوا معنيين بنهوض المرأة وإنتعاقها من العادات والمفاهيم الاجتماعية السائدة، وبحجة الحفاظ على تلك العادات يرون أن هذه القيم الأخلاقية تنتهك كل يوم حياتنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجنسية، ومع ذلك لا يرتفع صوت أحدهم بالاعتراض، بل إن البعض منهم يشارك في انتهاك هذه القيم سرا وعلنا؛ وانتهاك القيم الأخلاقية في السر كانتهاكها في العلن. ضعف المرأة ناتج عن عدم امتلاكها للقوة الاجتماعية التي تساعد على أخذ حقوقها، فالمشكلة الرئيسية لا تكمن في عدم قدرة المرأة على الاستمرار في النضال الاجتماعي من أجل تغيير ظروفها الاجتماعية، بل تعي دورها ومركزها في المجتمع لما سمحت باضطهاد الرجل والمجتمع لها، فمن خلال كونها امرأة واعية لمركزها في المجتمع لما سمحت باضطهاد الرجل والمجتمع لها، فمن خلال كزنها امرأة واعية لمركزها تستطيع أن تلعب دورا مهما في خلق المبادئ والأفكار لذاتها وفي بناء أيديولوجية لحياتها اليومية والاجتماعية ولما تختاره من مفاهيم تتحدى بها وتكون تحت ظلها .

وأخير فالتغير في المفاهيم الاجتماعية والعادات وكذلك في قانون الأحوال الشخصية يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، فالنساء يشعرن بإجحاف هذه العادات والقوانين لحقوقهن الاجتماعية، والرجال يشعرون بالتهديد من هذه الفكرة "فكرة التغيير" لأنهم يعتبرون ذلك إعتداء على حقوقهم التي منحها المجتمع والدين وثقافة التنشئة الاجتماعية لهم .

## \*المراجع :

1. الترابي، حسن المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع، الدار السعودية، الطبعة الأولى، 1984.
2. السعداوي نوال، الانثى هي الأصل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1982.
3. شايبلا برنارد. جمعية الدراسات العربية، القدس 1983.
4. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1990م.
5. عبد الباقي زيدان، قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1980م.
6. علي عبد الرازق جلي : تصميم البحث الاجتماعي - الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م.
7. علي عبدالرازق جلي، تصميم البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.
8. محمد الجوهري وعبد الله الخريجي : مناهج البحث العلمي - طرق البحث الاجتماعي، جدة، دار الشروق، 1980م.
9. محمد عثمان نوري، تصميم البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والسلوكية، جدة، مكتبة خدمات الطالب 2000،
10. مرنيسي فاطمة، السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي، دار الحدائق، الطبعة الأولى 1982.